

في باب فضل الصلاة ان عليا رضي الله عنه اعتمر عليه اقل يوم وليلة ففعلت
 وتجاوزت ما يصح اعتمر عليه يوما وليلة ففعلت وعبدته بتعظيم اعتمر عليه اكثر
 من يوم وليلة فلم يقضه فدل على ان النكران حتمين في التحقير والجزء
 كالاتي فمأرواه ابن سلمان هو الصبي لما نقل عن ابن يوسف ان بعض
 الزيادة من حيث التساهل الى الاذنة لا ما تعارفه اهل النجوم قالوا عظم
 بالبيع او الجز لم القضاء وان طال اي اول الفضل لانه مقدر القضاء
 عرف بالاش اذا حصل راحة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بغيره
 براه وجهه من الخلق والقلب لفت وش لا صلوة عليه كذا في الصغار
 وقيل ان وجد من يرضيه بأمره ليعقل وجهه وموضع القطع في
 ناسه والا وضع وجهه ويأب في الماء او يسبح وجهه ويضع الكلام
 على جوار فيصلي كذا في التناظر **باب الصلوة في الصلاة على النبي**
 كونه لما في قصر الصلوة في ذلك الموضع وهو ضاحك من ان مقابله
 سواء كان مقامه معصرا او في المساجد في صلوات المساجد في اي
 ذلك الموضع الطوق كذا في المزار وغيره عليها اي الذي ياتيها حيث
 فوجبت الصلاة في اولها وفي الموعود اي جاز الطوق في علي تقديرا
 العذر وجاز في الموقوتة بديا بعد ذلك فاضح ان اذا صلى على ابي عبد
 ان لم يقدر على ايها جاز الاما عليها وانما ثبت شئ وانما ثبت
 لا اختلاف المساجد في غيرها وفي القنية اذا استقرها ركبها لا يجوز
 ولا التطوع وهو اي العذر الخفاف في التزول على نفسه او دابة
 اولى او كان في طهره لا يبيد مكانا جازا او كان من كونه اضعف
 مزاجه او حر ذلك وراية جوي في تزول لا يركب الامم كذا في الظهور
 او في البيات على الرحلة والقائلة سبب فانما يخاف على نفسه وشيائه
 فترى كذا في الكافي ويترى المورث وعندها لا ما تنسى **باب الصلوة**
في السنة الاصل فيها ما روي الله عليه السلام ما بعد حفرة ابو الطيب
 الى الخيفة ان الصلوة في السنة فاما الاختلاف في العرق وغيره ما بين
 عقلة فالصلوات اياكم وعمره في غيرها الصلوة فيها فتا ان تامة
 جارية فصل فاهل ولا تامة راسية فصل فاما بقوله المصنف في الصلاة

فيها الصلوة ما روي ما هي كيف ما روت السنة عند الاختلاف والصلوة
 لانه يمكن الاستقبال في غير سنة بخلاف الدابة اذا لم يكن الاستقبال الى
 القبلة مع سبب الدابة القاء وعلى القيام في السنة والقاء على الخروج
 تتماصلي فاحتمل فيها الف وشوا في القضاء على القيام فيها صل فاهلها
 والقاء على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلوة يعني ان القضاء
 لا يلزم لان الغالب الخرج وسوادا اخرين والغالب كالكان كذا في
 الافضل والافضل للقيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة
 فاقصد في المربوط في الشط بالامام الان بدوم ناسه في يجوز لا يفتد
 اهل سنة تمام في سنة اهل الاختلاف ان كان لا يفتد في يجوز
 لا تجد السجدة كما يختلف ما اذا ما على الدائمين الفتنة على المنظر لانه
 فيها اي سنة او بالعكس في كان بين ما مع الاختلاف ما ليطبق او طائفه
 في النهي لم يخرج للاختلاف والاحسان **باب المساجد هي حيا**
 ببرية مقامه اي موضع اقامته اعلم من المولد والقربة فان الخارج للسفر
 مسافر ايضا في هذه العنان احسن من غيرهم ببيت بلده جمع البيوت اذ لو
 بقي اتمه بيت لا يكون سائرا فاصد قطع سائرا في اي وقت ويؤيد بقصد
 قصد ولم يجاز لم يكن سائرا في قطع اي مشاء تلك المسافة ان تقطع
 بسير وسط اعين في الوسط للمين سيرا كليل والراجل والمخاض على ان
 وتقبل ما يلزم في قسمة ايام مع الاستراحة حتى قوله عملت اذ زوجه
 السفر سيرة فلفظ ايام ولياليها السيرة الذي يجوز في تلك ايام ولياليها
 مع الاستراحت التي تكون خلال ذلك لان المسافر لا يمكن ان يمضي دائما
 بل يمضي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا في الحيط
 وكذا في البيات من الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها
 ويرخص له ان يسافر ولو كان حيا صابرة اي سفره لقطع الطريق في شدة
 الوالدين في سفر المرأة في الايام وسفر السيد لا يفرح به وعند ذلك في
 هذا السفر لا يفيد الزينة قصر الفرض الرباني فاهل رخصه في السفر من
 ان لا يفرض في ان في بار ياتي الخرج الخي والمغرب لما روي عن ابي عبد
 ان الصلوة فرضت في الاصل فحين قلنا قديم النبي عم المدينة ضمن ان كل